بوادر أزمة بين واشنطن وبكين جراء قانون صيني لمناهضة الانفصالية

■ ..صنعاء/سبأ
تقرير/ جميل الردماني

من المعروف ان الولايات المتحدة الامريكية والصين دولتان كبيرتان في عالم اليوم لهما مصالح مشتركة وتتحملان سويا مسؤولية حماية الاستقرار والسلام اقليميا لكن بوادر ازمة في العلاقات بينهما بدأت تلوح في الافق.

فقد أبلغت الولايات المتحدة بكين عبر سفيرها لدى الصين كلارك راندبت معارضتها المطلقة لقانون مكافحة تجزئة الوطن الام المعروف باسم قانون مناهضة الانفصالية باعتباره لا يتفق مع الموقف الصيني الذي تعهد مرارا في الالتزام بعملية التوحد السلمي لجانبي المضيق كما لا يتسق مع الموقف الأمريكي الرافض لاتخاذ أية اجراءات أحادية الجانب من شأنها زيادة حدة التوتر في منطقة المضيق.

الا ان الصين تتمسك بقانون مكافحة تجزئة الوطن الام الذي يهدف أساسا الى كبح جماح قوى الاستقلال ودعاة الانفصال في جزيرة تايوان ٠

حيث عبر المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية كونج تشيوان التاكيد على أعتزام بلاده المضي قدما بمنتهى الاخلاص والمصداقية وباعلى درجات حسن النوايا في مسيرة أعادة التوحيد السلمي بين جانبي المضيق وفقا لمبدأ دولة واحده ونظامين .

وفي الوقت ذاته لن تسمح الصين تحت أي ظروف أو مبررات باستقلال تايوان عن الصين الام مهما كلفها ذلك من ثمن .

حيث اعلن الجانب الصيني عزمه مرات حكومة وشعبا على ان مسألة تايوان لها صلة بسيادة الدولة وسلامة الاراضي للصين وبالمصالح النواتية لها ولن تكون الصين غامضة ولن تتنازل فيما يتعلق لاي محاولة في انفصال الصين ٠ ولن تتغاضى عنها ولا تتسامح فيها٠ ولا تجلس متفرجة ومكتوفة اليدين امام النفوذ التي تحاول فصل الوطن لان تايوان جزء من ارض الصين .

وحث المتحدث الصيني الجانب الامريكي الكف عن التدخل في شئون المضيق وأرسال اشارات خاطئة ومضللة لدعاة الاستقلال في تايوان وبيعها أسلحة فائقة التقدم٠

مطالبا الجانب الامريكي الالتزام بالبنود الواردة في البيانات الثلاثة المشتركة التي تحدد أسس ومرتكزات العلاقات الصينية الامريكية .

وكانت بكين قد أعلنت للمرة الاولى عن قانون مناهضة الانفصالية خلال شهر ديسمبر الماضي ردا على أعلان الرئيس التيواني / تشين شوى بيان / عما أسماه بجدول زمنى للانفصال عن الصين بتعين الانتهاء من تنفيذه قبل انتهاء فترة ولايته الثانية في عام ٢٠٠٨م على الرغم من أن الصين كانت قد حددت موعدا غايته ٢٠١٠م لاتمام عملية التوحيد السلمي بين جانبي المضيق.

من جانبة وصف الجانب التيواني القانون الجديد بانه بمثابة أعلان حرب حيث يوفر المبررات والذرائع لعمل عسكرى صيني بات وشيكا لغزو الجزيرة.

بينما اكد الجانب الصيني أن القانون سيسهم في تعزيز الأمن والاستقرار والسلام في عموم منطقة المضيق واسيا والباسيفيك كما يهدف الى كبح انشطة دعاة الانفصال والاستقلال في الجزيرة المنشقة .

ومنذ بزوغ قضية تايوان على المسرح السياسي في عام ١٩٤٩م لم تستبعد الصين في أي مرحلة أمكانية اللجوء الى العمل العسكري لاعادة ضم الجزيرة المنشقة.

وفي حال أقرار قانون مناهضة الانفصال وعلى المدى البعيد وبالمنظور الاوسع يمكن للصين تطبيقة على أقليم التبت ومنطقة شينجيانغ وكلاهما يسعيان للانفصال عن الوطن الام.

ويتفق المراقبون والمحللون السياسيون ان بعض الشخصيات في الولايات المتحدة الامريكية يحاولون ان يعرقلوا تنمية الصين من اجل تحقيق المصالح والاستراتيجية الانانية في العالم حيث ادعى بعض محترفي السياسة انهم يحافظون على البيانات الثلاثة الصينية الامريكية المشتركة ويتمسكون بسياسة صين واحدة ٠

ومن ناحية أخرى يستخدمون قانون العلاقات مع تايوان حجة اساسية في تنفيذ استراتيجية كبح الصين بتايوان ويسببون وضعا اقليميا غير مستقر.

هذا بالاضافة الى التصريحات اليابانية الامريكية حول القضية حيث أعلنا أن تخفيف حدة التوتر في مضيق تايوان يشكل جزءا من الاهداف الاستراتيجية المشتركة لكلا البلدين بمحاربة تحديات بكين بغزو الجزيرة في حالة اعلنت ذلك .

جاء ذلك في بيان مشترك صدر بعد اجتماع اللجنة الاستشارية الامنية الامريكية اليابانية في واشنطن على مستوى الوزراء ٠

كما يأتي البيان الامريكي الياباني قبل ايام قليله من اعتزام البرلمان الصيني أقرار مشروع قانون مكافحة تجزئة الوطن الام المعروف باسم قانون مناهضة الانفصالية خلال الدورة القادمة المزمع افتتاحها يوم الخامس من مارس المقبل.

يذكر أن معاهدة التحالف الامني المبرمة بين الولايات المتحدة واليابان يقتصر نطاقها أصلا على الدفاع عن الاراضي اليابانية وليس من المفروض أن تتوسع أغراضها لمناطق أو نزاعات دولية أخرى .

كما أكد الجانبان للمرة الاولى منذ اكثر من خمسين عاما صراحة تشككهما في نوايا التوسع العسكري الصيني ورفضهما لاستمراره باعتبار ذلك يحدث اختلالا في موازين القوى بين طرفي المضيق لصالح الصين على حساب تايوان.

كما يشكل تهديدا أمنيا لليابان الدولة المجاورة وللتواجد العسكري الامريكي في منطقة اسيا .

والى جانب تايوان تطرق البيان وبلهجة متشددة الى القضية النووية الكورية الشمالية حيث دعا الصين الى عدم الاكتفاء بدور الوسيط بل يجب عليها ممارسة دور أكثر فاعلية يتناسب وعلاقتها الوثيقة مع حليفتها وجارتها في اقناعها بالعودة فورا الى مائدة المحادثات السداسية دونما أي شروط مسبقة والا تعرضت بيونج يانج لفرض عقوبات أقتصادية ومواجهة المزيد من العزله الدولية .

وعلى غرار رد الفعل الصيني الغاضب وبالتزامن معه جاء رد الفعل الكوري واصفا البيان الامريكي الياباني بانه مؤامرة مفضوحه لتغيير نظام الحكم القائم حاليا في بيونج يانج خاصة في ظل التواجد العسكري الامريكي المتنامي الذي يهدف الى تطويقها من ناحية الغرب حيث اليابان ومن الجنوب حيث كوريا الجنوبية.

فيما يعكس بجلاء طبيعة السياسات العدائية والنوايا الشريرة التي تضمها واشنطن وطوكيو حيال بيونج يانج.

أكدت أن عمليات تخصيب اليورانيوم غير قابلة للتفاوض:

إيران توقع اتفاقاً هاماً مع روسيا يمهد الطريق لتشغيل محطة بوشهر النووية

■ ،، طهران/ا ف ب..

ذكر التلفزيون الرسمي الإيراني أن إيران وروسيا وقعتا أمس الأحد اتفاقاً هاماً يتعلق بالوقود النووي يمهد الطريق لتشغيل مفاعل بوشهر النووي للطاقة الذرية.

وقال التلفزيون أن رئيس وكالة الطاقة الذرية الروسية الكسندر رومياتسيف ونظيره الإيراني غلام رضا اغا زاده وقعا الوثائق المتعلقة بتسليم موسكو الوقود لمحطة بوشهر وخصوصاً إعادة اليورانيوم المستخدم إلى روسيا.

ويفترض أن يضمن هذا البند ألا تعيد إيران استخدام هذا الوقود لصنع القنبلة الذرية. وتتهم الولايات المتحدة إيران بالسعي إلى اقتناء السلاح النووي تحت غطاء الأنشطة المدنية.

وأكد التلفزيون أن الوثائق المتعلقة بتسليم الوقود لبوشهر قد وقعت في إطار جولة ثانية من المفاوضات بين المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية والوكالة الفدرالية الروسية روساتم.

وأضاف أن الطرفين اتفقا بموجب هذه الوثائق على المسائل المرتبطة بالتزويد بالوقود بما في ذلك إعادته إلى روسيا بعد استخدامه.

ونقلت وكالة ايتارتاس الروسية للأنباء عن الكسندر رومياتسيف قوله نتوقع انطلاق تشغيل المحطة في أواخر العام ٢٠٠٦م بعد حوالي ستة أشهر على تسليم الوقود.

لكن الجدول الزمني الذي أخر توقيع الاتفاق الذي كان متوقعاً أن يوقع أصلاً صباح السبت. كان موضع بروتوكول سري على ما صرح به روميانتسيف.

وأشار الأخير إلى أن حوالي مائة طن من الوقود سترسل إلى إيران.

وقد تأخر توقيع هذا الاتفاق منذ أكثر من سنتين وأمام ضغوط المجتمع الدولي وخصوصاً الولايات المتحدة طلبت روسيا من إيران الموافقة على إعادة الوقود بعد استخدامه وقد وافقت طهران على ذلك.

وتزامن التأخير أيضاً مع المواجهة الدبلوماسية الدائرة بين إيران والمجتمع الدولي القلق من الأنشطة النووية في الجمهورية الإسلامية وخصوصاً برنامجها لتخصيب اليورانيوم.

من جهة أخرى أكدت طهران أن عمليات تخصيب اليورانيوم غير قابلة للتفاوض وذلك في رفض جديد للجهود الأوروبية لاقناعها بالتخلي عن التكنولوجيا النووية الحساسة.

وقال المفاوض الإيراني المكلف الملف النووي حسن روحاني ثمة اعتقاد بين المفاوضين الأوروبيين أنهم إذا منحوا إيران حوافز سياسية وأمنية واقتصادية فإنها ستتخلى عن عمليات التخصيب.

وأضاف بعد عودته من زيارة لباريس وبرلين لذلك أوضحنا بجلاء خلال هذه الزيارة أن عمليات التخصيب غير قابلة للتفاوض.

وتحاول كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا اقناع طهران بالتخلي نهائياً عن قدراتها لانتاج اليورانيوم المخصب الذي يمكن استخدامه لاغراض مدنية وعسكرية في مقابل الحصول على مجموعة من الحوافز.

وتهدف الجهود الدبلوماسية إلى الحصول على ضمانات موضوعية من إيران بعدم انتاج أسلحة نووية.

وفي اعقاب محادثات جرت في باريس العام الماضي. تعهدت إيران تعليق عملية تخصيب اليورانيوم طوال فترة المفاوضات. إلاّ أنها حذرت مراراً من أن ذلك التعليق مؤقت.

وقال روحاني استناداً إلى اتفاق باريس. نحاول تقديم ضمانات موضوعية حتى نتمكن من استئناف عمليات التخصيب لمواصلة بناء الثقة.

وأوضح أن نهاية السنة الحالية في ٢٠ مارس طبقاً للتقويم الإيراني. ستكون نهاية المفاوضات التي استمرت ثلاثة أشهر وسيكون وقتاً جيداً لتقييم إذا ما كان علينا مواصلة المفاوضات أم لا.

وتقول إيران أن عمليات التخصيب لاغراض سلمية مسموح بها بموجب معاهدة الحد من الانتشار النووي وتصر على أنها ترغب فقط بتخصيب اليورانيوم إلى المستويات اللازمة لتوفير الوقود لمحطة طاقة نووية.

إلاّ أن الولايات المتحدة تتهم إيران باستخدم برنامجها لانتاج الطاقة الذرية كغطاء لانتاج أسلحة نووية فيما يرى العديد من الدبلوماسيين الأوروبيين أن إيران تسعى إلى إمتلاك خيار استراتيجي ببناء قنبلة نووية.

وسعى المتحدث باسم الخارجية الإيرانية حميد رضا أصفي أمس الأحد إلى توضيح المواقف التي بدت متناقضة حول مشاركة الولايات المتحدة في المفاوضات بعدما صرح روحاني أنه يرحب بمساعدة أمريكية.

وقال اصفي نحن نرحب بمساعدة أمريكية ولكن ذلك لا يعني تواجداً أمريكياً. أحد الطرق التي يمكن أن يساعدوا بها هي عدم دخول المفاوضات. لا حاجة لوجود أمريكي في المفاوضات.. لا يوجد تناقض في ذلك.

باكستان تقترح طرفاً ثالثاً لحل مشكلة كشمير

■ اسلام اباد /وكالات الانباء

اقترح وكيل وزارة الدفاع الباكستانية حامد برفيز خان قيام طرف ثالث مثل الولايات المتحدة الامريكية أو دول غربية أخرى بالتوسط بين باكستان والهند لحل مشكلة كشمير وغيرها من المشاكل المعلقة بين البلدين٠

وقال برفيز خان في تصريحات صحفية له أمس أن تدخل طرف ثالث مثل الولايات المتحدة الامريكية أو الغرب يمثل مسألة ضرورية لحل المشاكل القائمة بين البلدين بما في ذلك مشكلة كشمير ٠

وأشار إلى أنه يمكن إنهاء مشكلة النزاع حول مرتفعات سياتشين من خلال إعلان المنطقة منطقة غير عسكرية وذلك إذا ما عادت الهند إلى مواقعها القديمة ٠

وكانت السلطات الباكستانية بدأت صباح أمس عمليات التطهير في الموقع الذي من المقرر أن يقام عليه جسر يمر فوق خط المراقبة الفاصل بين شطري كشمير في كل من باكستان والهند ٠

وذكرت وكالة انباء الشرق الاوسط أن السلطات الباكستانية تبحث عن الالغام المزروعة في المنطقة للقضاء على فاعليتها ثم التخلص منها في إطار عمليات التطهير حتي يتمكن المهندسون من البدء في عمليات الحفر الخاصة لوضع قواعد الجسر الجديد وتمهيد الطريق ورصفه وتوسيعه واعداده لاستئناف العمل عليه لخدمة الكشميريين ٠

ويقام الجسر لربط جانبي الطريق البري الواصل بين الشطرين بهدف استئناف تسيير خدمات حافلات مظفر أباد سرينجار المقرر يوم السابع من شهر أبريل المقبل ٠

وتسعي الحكومة في ازاد كشمير الباكستانية إلى اقامة مجموعة من المباني الادارية أيضا في المنطقة لخدمة المسافرين وتقديم تصاريح السفر الخاصة بعمليات الانتقال عبر خط المراقبة بين الجانبين ٠

وقد أعد المختصون التصاميم الخاصة بالمباني الادارية لادارة الهجرة ومحطات الحافلات ومراكز الصيانة وأماكن انتظار المسافرين بالإضافة إلى مواقع استقبالهم، ومن المقرر البدء في الاعمال الانشائية للجسر الجديد والمباني الادارية ومحطات الصيانة اعتبارا من الاسبوع المقبل .